

## أثر التمويل المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق / دراسة قياسية

## The impact of bank financing on the gross domestic product in Iraq an empirical study

students.jinan.edu.lb@1020244.com	الجامعة اللبنانية جامعة الجنان / كلية ادارة اعمال	عمر امين مرزوك محمد
hazemelbenni@gmail.com	الجامعة اللبنانية جامعة الجنان / كلية ادارة اعمال	أ.د. حازم صبحي البني

## المستخلص:

هدف هذا البحث لبيان العلاقة بين التمويل المصرفي والناتج المحلي الإجمالي في بيئة الأعمال العراقية للمدة (2010-2020)، ولتحقيق اغراض البحث تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي، والذي يستند إلى المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال التحليل الوصفي والتحليل الرياضي للتطور التاريخي للبيانات واستقراء الواقع التمويلي والمصرفي في العراق، ومن ثم استنباط الآثار والناتج المترتبة عليها للوصول لتحقيق أهداف البحث. ومن خلال التحليل القياسي للدراسة بينت النتائج وجود علاقة طردية موجبة بين التمويل النقدي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للأجلين القصير والطويل الأجل، بينما وجود علاقة طردية التمهدي والناتج المحلي الإجمالي للأجل القصير، وكانت العلاقة عكسية في الأجل الطويل. أوصت الدراسة ضرورة دعم المشاريع الصغيرة عن طريق تمويلها لما لها من دور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل، بالإضافة لنشاطها التصديري، بالتالي لابد من آليات تمويل مصرفية لهذه المشاريع نظراً لدورها الهام في بيئة الأعمال العراقية.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي، الناتج المحلي الإجمالي، العراق.

## Abstract:

The aim of this research is to show the relationship between bank financing and gross domestic product in the Iraqi business environment for the period (2010-2020), and to achieve the purposes of the research, the analytical method was relied on, which is based on the inductive and deductive approaches through descriptive analysis and mathematical analysis of the historical development of data and extrapolation of the financial and banking reality In Iraq, and then devise the effects and the consequences of them in order to reach the achievement of the research objectives. Through the standard analysis of the study, the results showed that there is a direct positive relationship between monetary financing and GDP in Iraq for the short and long term, while there is a direct positive relationship between pledge financing and GDP for the short term, and the relationship was inverse in the long term. The study recommended the need to support small projects by financing them because of their active role in the process of economic and social development through their contribution to the gross domestic product and the creation of job opportunities, in addition to their export activity. Therefore, bank financing mechanisms are required for these projects due to their important role in the Iraqi business environment.

**Keywords:** Bank Financing, Gross Domestic Product, Iraq.

## المقدمة:

تعتبر المصارف بجميع أنواعها العامة والخاصة جزءاً رئيسياً من الهيكل الاقتصادي في العراق، وله دور مهم جداً في تنميته وسرعة تطوره وانفتاحه على الاقتصاد العالمي، فضلاً عن دوره المهم في تمويل الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بعدما أصبحت جميع المصارف تمارس دوراً تجارياً، وعدم الاكتفاء أو الاقتصار على ممارسة الوظائف التقليدية. يعد التمويل من أهم الأدوات الاقتصادية التي من خلالها تلعب المصارف دورها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ساهم التمويل المصرفي بشكل كبير في تنمية وتطوير اقتصادات العديد من الدول، وذلك من خلال المساهمة في تمويل الكثير من المؤسسات والشركات في بيئة الأعمال وتوسيع نشاطاتها، وتعزيز نموها، وإعانتها على التطور والاستمرار. أهمية البحث: تظهر أهمية البحث الحالي من خلال دراسته لدور القطاع المصرفي العراقي في تنمية ودعم القطاعات الاقتصادية في العراق، من خلال مساهمته بتمويل المشاريع الاستثمارية التي تسهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي التأثير على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة البحث: لعل تعثر وضع التمويل في القطاع المصرفي العراقي، والذي يعتبر أهم مصدر لتمويل المشروعات الاستثمارية في العراق، قد انعكس على تطور عمل تلك المشاريع، والقدرة على التوسع وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

هل هناك أثر للتمويل المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2020)؟

فرضية البحث: يؤدي التمويل المصرفي الممنوح من المصارف العراقية وفق الإجراءات المتبعة لدعم المشاريع عبر تطويرها وتشغيلها وتأمين فرص عمل للمواطنين إلى تحسين الناتج المحلي الإجمالي، وبناءً على مشكلة الدراسة تم وضع الفرضية التالية: يوجد تأثير للتمويل المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2020).

هدف البحث: تحليل وتوضيح دور المصارف العراقية في دعم الأعمال والمشاريع الاستثمارية باعتبارها المصدر الأهم للتمويل المصرفي، وكذلك يهدف البحث إلى محاولة إيجاد العلاقة بين حجم التمويل المصرفي وحجم الناتج المحلي الإجمالي في العراق. منهج البحث: اعتمد الباحث على الأسلوب التحليلي، والذي يستند إلى المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال التحليل الوصفي والتحليل الرياضي للتطور التاريخي للبيانات واستقراء الواقع التمويلي والمصرفي في العراق، ومن ثم استنباط الآثار والنتائج المترتبة عليها للوصول لتحقيق أهداف البحث.

## نطاق البحث:

- مكانياً: يغطي البحث الاقتصاد في العراق.
- زمانياً: يغطي البحث المدة (2010-2020).

## الدراسات السابقة:

1- دراسة (Al-Fawwaz et al., 2015) بعنوان: أثر التمويل الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة حالة للبنك الإسلامي الأردني

"The Impact of Islamic Finance on Some Macro Economic Variables. (A case study of Jordan Islamic Bank"

هدفت هذه الدراسة لتوضيح اثر التمويل المصرفي في المصرف الإسلامي الأردني خلال الفترة (2001-2011) على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين التمويل المصرفي الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة سلبية بين التمويل المصرفي الإسلامي والتضخم، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بدور التمويل المصرفي الإسلامي وتعزيز دراسة الهندسة المالية الإسلامية في الجامعات.

2- دراسة (Kassim, 2016) بعنوان: "التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي: التجربة الماليزية"

### "Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience"

هدفت هذه الدراسة لبيان العلاقة بين التمويل الإسلامي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دولة ماليزيا خلال الفترة 1998-2013 باستخدام نموذج ARDL، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود أثر غير معنوي للودائع المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، بينما هناك أثر معنوي في العلاقة طويلة الأجل، كما انه يوجد أثر معنوي لحجم التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل.

3- دراسة (Ahmed & Ihsan, 2018) بعنوان: "تأثير التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي - دليل تجريبي من باكستان"

### "Impact of Islamic Finance on Economic Growth- Empirical Evidence from Pakistan"

هدفت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين تطور النظام المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (2006-2015) باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر، وقد خلصت إلى غياب العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المدى القصير، بينما يوجد أثر إيجابي معنوي بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.

4- دراسة (عبادة وملحم، 2019) بعنوان: "الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي"

هدفت هذه الدراسة لبيان الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن، من خلال قياس أثره على الادخار والاستثمار وعلى البطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2016). بينت نتائج الدراسة عدم وجود أثر للتمويل في البنك العربي الإسلامي على كل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي والبطالة، بينما وجدت أثر لتمويل البنك الإسلامي على التضخم، وليس له أثر على الناتج المحلي الإجمالي والبطالة.

5- دراسة (رديف وآخرون، 2022) بعنوان: "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية للتجربة الإندونيسية خلال الفترة (2014-2020)"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في إندونيسيا على المدى القصير والطويل خلال الفترة (2014-2020) بناء على بيانات فصلية واستخدام نموذج ARDL، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل. أوصت الدراسة توعية الأفراد بأهمية التمويل الإسلامي في تنمية الاقتصاد من أجل التوجه بأموالهم للاستثمار بدل اكتنازها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

اختلاف مكان وبيئة الدراسة وتوقيتها حيث تم تطبيق الدراسة في البيئة العراقية للمدة (2010-2020)، كما أنها لم تقتصر على التمويل المصرفي الإسلامي، إضافة إلى أنه تم دراسة التمويل النقدي والتعهدي كمتغير مستقل.

## الإطار النظري:

**مفهوم التمويل المصرفي:** يرجع ظهور التمويل كعلم مستقل إلى بداية القرن العشرين بعد مساهمة "John Burr William" من خلال تطويره لنظرية القيمة الزمنية للنقود، كما كان لعلم الاقتصاد مساهمات أساسية في تطوير نظريات التمويل، ومفهوم (Financing) أي التمويل في اللغة مشتق من (المال)، والمال مفهوم واسع وشامل يشمل الموجودات الحقيقية والمالية بمختلف أنواعها، ويعد التمويل أهم الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها قطاعات الأعمال المختلفة (الفرد-المؤسسة-الدولة)، ولا يمكن لها أن تستمر في حياتها دون المال، كما ان التمويل يشغل حيزاً كبيراً في الدراسات الاقتصادية والمالية لارتباطه المباشر مع عملية التنمية الاقتصادية (حمزة، 2015، 65). ويعرف التمويل المصرفي بأنه:

- "الثقة التي يمنحها المصرف للأشخاص سواء كانوا طبيعيين او اعتباريين، من خلال منحهم مبلغاً من المال من أجل استعماله في أعمال محددة خلال مدة زمنية محددة، وبشروط معينة لقاء الحصول على عائد مادي محدد، ووفق ضمانات يستطيع المصرف من خلالها استرداد قرضه في حال توقف العميل عن سداد المستحقات" (عشيش، 2010، 58).
- "التسهيلات التي تقدمها المصارف لعملائها من المؤسسات أو الأفراد أو المصارف الأخرى، بحيث يتحمل المصرف المانح للتمويل المخاطرة في حال عدم تسديد العملاء لالتزاماتهم في الوقت المحدد" (الذجاوي والموسوي، 2017، 10).
- "العملية التي يرتضي المصرف بمقتضاها منح تسهيلات على شكل نقدية لأحد عملائه وبناءً على طلبه، وذلك من أجل تغطية عجز في سيولته، وتمكينه من مواصلة عمله، أو لأغراض استثمارية" (موسى، 2010، 43).
- أهمية التمويل المصرفي:** تظهر أهمية التمويل المصرفي في النقاط التالية: (أحمد، 2020، 285)
- بعد التمويل المصرفي من اهم الأعمال المصرفية التي تتطلب دراسة معمقة ودقيقة، نظراً لما تحمله من مخاطر قد تؤدي لإفلاس المصرف أو انهياره.
- يعد التمويل المصرفي استثماراً ذو جاذبية لإدارة المصرف لما يحققه من أرباح.
- يعطي التمويل المصرفي وصف للمصرف بأنه وسيط مالي بين العملاء.
- يمكن التمويل المصرفي المقترضين (الأفراد او الشركات) من تغطية عجزهم المالي من خلال حصولهم على التسهيلات والقروض المصرفية التي تسهم باستمرارية أعمالهم.
- يسهم التمويل المصرفي بتوزيع المواد المالية المتاحة للقطاع المصرفي على جميع الوحدات والمشاريع الاقتصادية تبعاً لاحتياجاتها، بما يسهم بتحقيق تنمية اقتصادية متوازية، تخدم السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية.
- يسهم التمويل المصرفي بزيادة حجم الاستهلاك، عبر لجوء أصحاب الدخل المنخفض من المستهلكين لسد احتياجاتهم الهامة من خلال الائتمان الذي يمنحه المصرف لتمويل شراء السلع الاستهلاكية.
- يسهم التمويل المصرفي في زيادة حجم الإنتاج، من خلال إنشاء مشاريع زراعية وصناعية جديدة، وتطوير الموجودة منها، الأمر الذي يتطلب موارد مالية كبيرة تفوق موارد المشاريع الذاتية، لذلك تلجأ المشاريع للاقتراض من المصارف.
- أشكال التمويل المصرفي:** أشارت العديد من الأبحاث والدراسات في الفكر المصرفي والمالي إلى أن التمويل المصرفي له عدة أشكال منها:

**1- التمويل النقدي:** وهو التسهيلات التمويلية المباشرة الأكثر انتشاراً من نشاطات المصارف، وتتمثل من خلال منح المصرف مبالغ نقدية لطالب التمويل من أجل استخدامها في تمويل مشروعه من خلال تقديمه ضمانات معينة تصدر عن إدارة المصرف (الدباس، 2013، 22)، وتنقسم هذه التسهيلات التمويلية المباشرة إلى "القروض، السلف، الكمبيالات المحسومة، السحب على المكشوف" (الشرع والزيبيدي، 2017، 243).

**2- التمويل التعهدي:** وهو التسهيلات التمويلية غير المباشرة، فهذه التسهيلات لا تدفع بشكل مباشر للعميل، إنما تقدم له بأساليب مختلفة، وعند إخلال العميل بالتزاماته تجاه الشخص المستفيد، فإن هذه التسهيلات تشكل إلزاماً فعلياً على المصرف بصرف

النظر عن رفض أو قبول العميل لعملية الدفع (الدباس، 2013، 22)، وتتقسم التسهيلات المصرفية غير المباشرة إلى "الاعتمادات المستندية، الكفالات المصرفية، بطاقات الائتمان" (الموسوي، 2016، 122).

**3- التمويل التأجيري:** يعتبر هذا النوع من التمويل من الأساليب الجديدة للتمويل المصرفي المباشر، ومن الابتكارات المصرفية الحديثة، التي تمكن المؤسسات من الحصول على الأصول والموجودات اللازمة دون دفع كامل القيمة أو الكلفة، حيث تقوم المؤسسات بتقديم طلب للمصرف يشمل نوع وعدد الأصول، ثم يقوم المصرف بشراء الأصل وتأجيره إلى المستفيد منه، وفي نهاية مدة الإيجار يحق للمستفيد من الأصل تملكه (أحمد، 2020، 286).

كما يمكن تصنيف أنواع التمويل المصرفي وفقاً لعدد من المعايير كالتالي:

- 1- من حيث مدة التمويل: يقسم هذا النوع إلى ثلاثة أنواع كما يلي: (عبد الرزاق، 2019، 45)
    - تمويل قصير الأجل: والذي تتراوح مدته من (4) أشهر ولا تزيد عن سنة واحدة.
    - تمويل متوسط الأجل: والذي تتراوح مدته بين سنة واحدة و (5) سنوات.
    - تمويل طويل الأجل: والذي تتجاوز مدته (5) سنوات.
  - 2- من حيث الغرض من التمويل: يقسم هذا النوع إلى ثلاثة أنواع كما يلي: (كريم، 2019، 240)
    - التمويل الاستثماري: وهو التمويل الذي يمنح لتأسيس وتجديد المشاريع الإنتاجية.
    - التمويل التجاري: هو التمويل الذي يمنح من أجل عمليات الاستيراد والتصدير والتوزيع.
    - التمويل الاستهلاكي: يتمثل بمنح القروض من أجل شراء السلع الاستهلاكية.
  - 3- من حيث الضمانات المقدمة للتمويل: يقسم هذا النوع إلى ثلاثة أنواع كما يلي: (عبد الرزاق، 2019، 47)
    - التمويل الشخصي: هو التمويل الذي يحصل عليه المقترض دون تقديم أي أموال بشكل عيني لضمان تسديده، بل يكتفي مانح التمويل بوعده بقطع المدين على نفسه بتسديد الدين.
    - التمويل العيني: وهو التمويل الذي يحصل عليه المقترض بعد تقديمه للموجودات ضماناً لتسديد ذلك التمويل.
    - التمويل المختلط: هو تمويل مزيج من التمويل العيني والتمويل الشخصي.
  - 4- التمويل من حيث الشخص المقترض: يقسم هذا التصنيف إلى نوعين كما يلي: (موسى، 2010، 44)
    - تمويل مصرفي خاص: يمنح هذا التمويل للأشخاص وفقاً لقانون خاص، وهم الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون (الأفراد أو المؤسسات).
    - تمويل مصرفي عام: يمنح هذا التمويل لأشخاص القانون العام ك (المؤسسات والهيئات والجهات العامة).
- العوامل المحددة لمنح التمويل المصرفي:** تقوم إدارة الائتمان المصرفي بتحليل ودراسة عدد من المعايير الائتمانية التي من خلالها يمكن أن تحكم وتتخذ القرار التمويلي بمنح أو عدم منح التمويل المصرفي للعميل، وهذه العوامل هي:
- 1- عوامل مرتبطة بالعملاء: وتتمثل بسمعة اخلاق العميل أي شخصيته، وقدرته على الاستدانة، بالإضافة لمعرفة وضعه المالي، والضمانات التي يقدمها في ظل الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة به (الشيخلي، 2012، 53).
  - 2- عوامل مرتبطة بالمصرف: وتتمثل بدرجة السيولة التي يتمتع بها المصرف، واستراتيجيته في اتخاذ قرار التمويل، والهدف العام له، بالإضافة لحصة المصرف في السوق، وإمكانياته البشرية والمادية (موسى، 2010، 50).
  - 3- عوامل مرتبطة بالتمويل نفسه: وتتمثل بموضوع التمويل، والغرض الذي يمنح على أساسه للعملاء، ومدته، ومصدره، وطريقة سداه، بالإضافة لنوع ومبلغ التمويل المطلوب (الشيخلي، 2012، 57).

## تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2020)

يعد النظام المصرفي العراقي من أقدم الأنظمة المصرفية في المنطقة العربية، إلا أنَّ هذا النظام كان وليد الظروف البيئية المحيطة به، التي أثرت بشكل كبير على واقع مؤسساته وطبيعة أنشطته وعملياته ودرجة كفاءته من حيث أداء الأدوار المختلفة، وجاء هذا الفصل لإعطاء صورة واضحة عن تطور القطاع المصرفي العراقي؛ وذلك لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي الهادف للتنمية الشاملة والمستدامة؛ من خلال دوره في تجميع المدخرات من القطاعات كافة وتوجيه هذه المدخرات إلى أوجه الاستثمارات المتعددة، عن طريق ما يقوم به من منح القروض والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى التي يقدمها.

تحليل وتقويم التمويل المصرفي في العراق:

## الجدول (1): تطور حجم التمويل المصرفي الممنوح من قبل المصارف العراقية للمدة (2010-2020)

(تريليون دينار عراقي)

السنة	التمويل التعهدي	التمويل النقدي	إجمالي التمويل المصرفي	نسبة التمويل التعهدي / إجمالي التمويل المصرفي % (3) / (1)	نسبة التمويل النقدي / إجمالي التمويل المصرفي % (3) / (2)
	(1)	(2)	(3)	(3) / (1)	(3) / (2)
2010	39.8	11.7	51.5	77.3	22.7
2011	39.0	20.4	59.4	65.7	34.3
2012	44.2	28.4	72.6	60.9	39.1
2013	53.7	29.9	83.6	64.2	35.8
2014	50.9	34.1	85.0	59.9	40.1
2015	40.5	36.8	77.3	52.4	47.6
2016	33.3	37.2	70.5	47.2	52.8
2017	27.6	38.0	65.6	42.1	57.9
2018	25.3	38.5	63.8	39.7	60.3
2019	30.4	39.2	69.6	43.5	56.1
2020	38.6	41.3	79.9	48.3	51.7

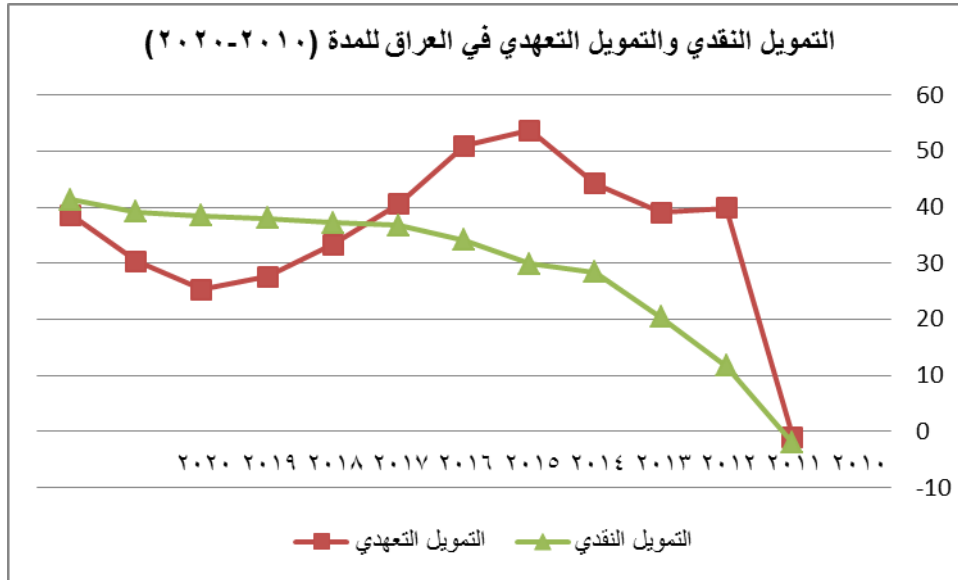
المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية للاستقرار المالي في العراق للسنوات (2010-2020).
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2010-2020).

من الجدول السابق: أن حجم التمويل المصرفي الممنوح من المصارف التي تعمل في العراق كان (51.1) تريليون دينار عراقي في عام (2010)، والذي استحوذ التمويل التعهدي منه على (39.8) تريليون دينار بنسبة (77.3%)، بينما بلغ التمويل النقدي (11.7) تريليون دينار عراقي بنسبة قدرها (22%)، كما يلاحظ بان حجم التمويل المصرفي استمر بالارتفاع حتى عام (2014) نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية والسياسية، وارتفاع حجم الإيرادات العامة في تلك الأعوام، الأمر الذي نتج عنه زيادة في حجم الاستيرادات، حيث بلغ التمويل المصرفي في عام (2014) مقدار (85) تريليون دينار حيث كان حصة التمويل التعهدي منه (50.9) تريليون دينار عراقي بنسبة (50.9%)، وحصة التمويل النقدي (34.1) تريليون دينار عراقي بنسبة (40.1%).

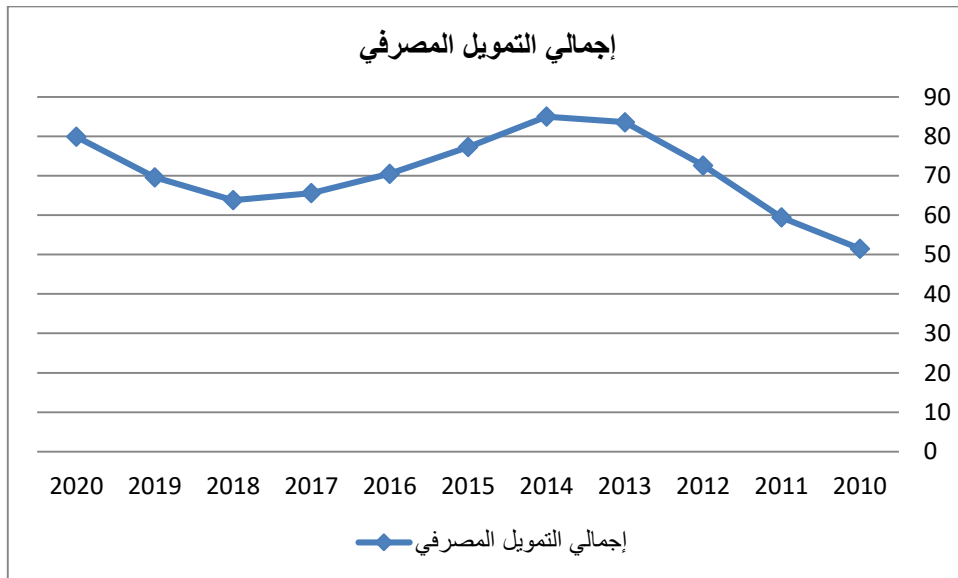
كما بدأ حجم التمويل المصرفي بالانخفاض منذ عام (2015)، واستمر بهذا الحال حتى نهاية (2018) وقد كان حجم التمويل النقدي ونسبته في هذه الأعوام أكبر من حجم ونسبة التمويل التعهدي، وذلك نتيجة لتراجع الأوضاع الأمنية والسياسية وكذلك الاقتصادية، بالإضافة لتدهور أسعار النفط في السوق العالمية الأمر الذي انعكس على حجم الإيرادات العامة، وبالتالي انخفاض الاستيرادات وبالتالي انخفاض التمويل التعهدي، حيث بلغ التمويل المصرفي في عام (2018) مبلغ (63.8) تريليون دينار عراقي، استحوذ منها التمويل التعهدي على (25.3) تريليون دينار عراقي بنسبة (39.7%)، فيما حصل منها التمويل النقدي على (38.5) تريليون دينار عراقي بنسبة (60.3%).

إلا أن التمويل المصرفي بدأ بالارتفاع في الأعوام التالية (2019-2020) نتيجة لتحسن الظروف الأمنية والاقتصادية وارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ في عام (2020) مبلغ (79.9) تريليون دينار عراقي، حصة التمويل التعهدي (38.6) تريليون دينار عراقي بنسبة (48.3%)، وحصة التمويل النقدي (41.3) تريليون دينار عراقي بنسبة (51.75%).



الشكل (1): التمويل النقدي والتمويل التعهدي في العراق للمدة (2020-2010)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات الجدول (1)



الشكل (2): التمويل المصرفي الإجمالي في العراق للمدة (2020-2010)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات الجدول (1)



## التوزيع القطاعي للتمويل المصرفي النقدي:

سنعرض في هذه الفقرة توزيعات التمويل المصرفي الممنوح للقطاعين العام والخاص في العراق، وكذلك حسب المصارف الحكومية والخاصة المانحة للتمويل في العراق، إضافة لتوزيع التمويل حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة كما يلي:

## 1- توزيع التمويل المصرفي حسب القطاعين العام والخاص:

يعرض الجدول التالي التمويل الممنوح من قبل المصارف الحكومية والخاصة للقطاعين العام والخاص في العراق خلال مدة الدراسة (2010-2020)

## الجدول (2): حجم التمويل المصرفي الممنوح من قبل المصارف العراقية للقطاعين العام والخاص للمدة (2010-2020)

## (تربليون دينار عراقي)

السنة	التمويل الممنوح للقطاع العام (1)	التمويل الممنوح للقطاع الخاص (2)	إجمالي التمويل (3)	نسبة (1) / (3) %	نسبة (2) / (3) %
2010	14.1	37.4	51.5	27.4%	72.6%
2011	26.2	33.2	59.4	44.1%	55.9%
2012	35.2	37.4	72.6	48.5%	51.5%
2013	36.3	47.3	83.6	43.4%	56.6%
2014	40.8	44.2	85	48.0%	52.0%
2015	39.3	38	77.3	50.8%	49.2%
2016	36	34.5	70.5	51.1%	48.9%
2017	31.9	33.7	65.6	48.6%	51.4%
2018	30.3	33.5	63.8	47.5%	52.5%
2019	33.2	36.4	69.6	47.7%	52.3%
2020	37.8	42.1	79.9	47.3%	52.7%
متوسط المدة (2010-2020)					
				45.9%	54.1%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية للاستقرار المالي في العراق للسنوات (2010-2020).
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2010-2020).

يتبين من الجدول السابق ان نسبة التمويل المصرفي الممنوح من قبل المصارف العراقية الحكومية والخاصة للقطاعين العام والخاص بلغت (27.4%) و (72.6%) على التوالي لكل منهما خلال عام (2010)، واستمر الفرق بينهما في السنوات التالية بالانخفاض إلا أن بلغ (4%) في عام (2014)، من ثم تفوقت نسبة التمويل الممنوح للقطاع العام في الأعوام (2015 و 2016) حيث بلغت (50.8% و 51.1%) على التوالي، فيما كانت هذه النسبة للقطاع الخاص (49.2% و 48.9%) وذلك بسبب الأوضاع الأمنية في العراق في تلك الأعوام. ومن الملاحظ بان الأعوام (2017 و 2018) قد شهدتا انخفاضاً بنسبة التمويل المصرفي الممنوح للقطاع العام إلى (48.6% و 47.5%) بالمقابل ارتفعت هذه النسبة للتمويل للقطاع الخاص حيث بلغت (51.4% و 52.5%) وذلك بسبب انحسار الضائقة المالية على الحكومية والمؤسسات المالية نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي واستمرت بالارتفاع في عام (2019-2020) نتيجة لارتفاع الإيرادات العامة الناتجة عن رفع أسعار النفط عالمياً، بالإضافة للاستقرار الأمني في العراق.

## 2- توزيع التمويل المصرفي حسب المصارف الحكومية والخاصة:

يبين الجدول التالي التمويل الممنوح من قبل المصارف الحكومية والخاصة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2010-2020)



الجدول (3): التمويل الممنوح من قبل المصارف الحكومية والخاصة للمدة (2010-2020)  
(تريليون دينار عراقي)

السنة	التمويل للمصارف الحكومية	التمويل للمصارف الخاصة	إجمالي التمويل المصرفي	نسبة % (3) / (1)	نسبة % (3) / (2)	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة (6) / (1) %	نسبة (6) / (2) %	نسبة (6) / (3) %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
2010	4.9	46.6	51.5	9.5%	90.5%	162.1	3.0%	28.7%	31.8%
2011	7.3	52.1	59.4	12.3%	87.7%	217.3	3.4%	24.0%	27.3%
2012	21.6	51	72.6	29.8%	70.2%	254.2	8.5%	20.1%	28.6%
2013	60.2	23.4	83.6	72.0%	28.0%	273.6	22.0%	8.6%	30.6%
2014	67.1	17.9	85	78.9%	21.1%	258.9	25.9%	6.9%	32.8%
2015	61.1	16.2	77.3	79.0%	21.0%	191.7	31.9%	8.5%	40.3%
2016	56.6	13.9	70.5	80.3%	19.7%	196.9	28.7%	7.1%	35.8%
2017	53.3	12.3	65.6	81.3%	18.8%	225.7	23.6%	5.4%	29.1%
2018	51.6	12.2	63.8	80.9%	19.1%	251.1	20.5%	4.9%	25.4%
2019	56.1	13.5	69.6	80.6%	19.4%	266.2	21.1%	5.1%	26.1%
2020	63.4	16.5	79.9	79.3%	20.7%	268.3	23.6%	6.1%	29.8%
متوسط المدة (2020-2010)									
				62.2%	37.8%		19.3%	11.4%	30.7%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية للاستقرار المالي في العراق للسنوات (2010-2020).
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2010-2020).

يبين الجدول السابق نسبة التمويل للمصارف الحكومية حيث بلغت (62.2%) وللمصارف الخاصة (37.8%) خلال مدة البحث (2010-2020)، كما ان نسبة التمويل للمصارف الحكومية والخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ (19.3%) و (11.4%) على التوالي خلال مدة البحث (2010-2020) بينما بلغت نسبة التمويل للمصارف الحكومية والخاصة (30.7%) خلال نفس المدة، وهي تعد نسبة قليلة وضئيلة التأثير في النمو الاقتصادي امام حاجة المشاريع التنموية الكبيرة في البلد.

3- توزيع التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية:

الجدول (4): نسبة التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2010-2020) (%)

القطاع	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء	التجارة والمطاعم	النقل والتخزين والمطاعم	التمويل والتأمين	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء
2010	4.9	0.0	4.6	0.3	18.4	1.7	1.8	49.8	0.1	18.5
2011	6.4	0.0	12.3	0.4	17.0	4.4	0.6	38.2	0.0	20.7
2012	6.0	0.0	5.2	0.6	20.4	6.6	0.8	37.6	0.5	22.4
2013	6.0	0.0	5.2	0.4	16.2	8.1	2.3	34.9	0.7	25.9
2014	5.7	0.1	5.8	2.8	14.3	6.3	3.1	35.8	0.1	22.8
2015	5.5	0.0	6.5	2.2	14.2	5.9	3.6	38.9	0.1	21.3
2016	5.7	0.0	5.0	3.9	15.2	7.5	2.3	39.0	0.1	21.3
2017	4.6	0.0	4.6	6.0	16.1	6.9	2.8	38.2	0.0	20.8
2018	5.1	0.2	4.6	5.2	15.5	5.0	3.0	35.9	0.1	25.3
2019	5.7	0.1	5.0	5.8	15.8	6.2	2.9	36.4	0.1	22.2
2020	5.9	0.0	5.1	6.0	14.1	4.3	3.1	37.2	0.1	24.2
متوسط المدة	5.6	0.0	5.8	3.1	16.1	5.7	2.4	38.4	0.2	22.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية للاستقرار المالي في العراق للسنوات (2010-2020).

من الجدول السابق بأن قطاع الخدمات يأخذ المركز الأول من توزيعات التمويل المصرفي الممنوح على القطاعات الاقتصادية حيث استحوذ على نسبة (38.4%) من إجمالي التمويل، ثم جاء في المرتبة الثانية قطاع التشييد والبناء بنسبة (22.3%)، وهذان القطاعان معاً حصلاً على نسبة (60.4%) من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح لجميع القطاعات ويقدر السبب لنوع الضمانات المقدمة من هذين القطاعين للمصارف، في حين جاء في المرتبة الثالثة قطاع التجارة والمطاعم بنسبة (16.1%)، ثم قطاع الصناعة التحويلية بنسبة (5.8%)، ثم قطاع النقل والتخزين بنسبة (5.7%)، ثم قطاع الزراعة والصيد بنسبة (5.6%)، ثم يلي ذلك القطاعات الأخرى كالكهرباء والماء (3.1%)، والتمويل والتأمين (2.4%)، والعالم الخارجي (0.2%)، وأخيراً قطاع التعدين بنسبة (0.0%).

### تحليل الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: "إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة (ثلاثة أشهر أو سنة)، وهو يعكس الحال الاقتصادية للدولة، فزيادة الإنتاج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة وقدرة اقتصاد الدولة على توفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي زيادة دخل الأفراد الذي ينعكس على زيادة استهلاكهم وكذلك مدخراتهم واستثماراتهم، مما يؤدي لزيادة الإنتاج مرة أخرى والعكس صحيح (مجدي، 2021، 7).

تبرز أهمية الناتج المحلي الإجمالي بأنه يلخص النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها المجتمع خلال فترة معينة غالباً ما تكون سنة، وما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد لقاء مساهمتها في الإنتاج المحلي، كما يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية، كما تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات (السلمان والبكر، 2016، 6).

وهناك ثلاثة طرق لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة هي: (مجدي، 2021، 10-13)

1- **احتساب الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنتاج:** يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب هذه الطريقة وفقاً للقطاعات الاقتصادية المكونة له، تركز هذه الطريقة على جانب العرض الكلي في الاقتصاد، ويتم من خلالها حساب الفرق بين مجموع قيم الإنتاج النهائي من السلع والخدمات لكل وحدات الإنتاج العاملة في اقتصاد ما، وقيمة السلع والخدمات الوسيطة في ذلك الإنتاج، ومن ثم نحصل في هذه الحالة على ما يسمى القيمة المضافة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية، التي تمثل مجموعها الناتج المحلي الإجمالي.

2- **احتساب الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق:** تركز هذه الطريقة على جانب الطلب الكلي، يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي وفق المعادلة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق = [إجمالي الاستهلاك المحلي + إجمالي الاستثمار المحلي + صافي الصادرات (إجمالي الصادرات من السلع والخدمات مطروحاً منها إجمالي الواردات من السلع والخدمات)].

3- **احتساب الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الدخل:** يتم الحساب من خلال محصلة كافة العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) التي أسهمت في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة.

ومن العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي: (السلمان والبكر، 2016، 29)

- الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها مثل الزلازل والظروف الجوية والمناخية المختلفة.

- الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات، فالحروب مثلاً لها أثر مدمر على الناتج القومي الإجمالي من خلال تدمير المصانع.
  - كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية ما ينتج وبالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
  - علاقة عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج، والتقدم التكنولوجي.
- أما مشاكل حسابات الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في:**
- صعوبة حساب القيم لكل الدخل الناتجة عن النشاط الاقتصادي مثل خدمات العقار المسكون من ماله وغير المعن عنه/ وخاصة في الدول التي تتصف بضعف الأجهزة المحاسبية الضريبية.
  - صعوبة حساب القيم النقدية للناتج الإجمالي من بعض السلع والخدمات، مثل المنتجات التي لا تدخل في نطاق التبادل النقدي في السوق كالمنتجات التي يستهلكها منتجوها.
  - صعوبة تقدير حجم المخزون السلعي، وأيضاً صعوبة تقدير إهلاك رأس المال لكل عنصر إنتاجي.
  - مشكلة التغير المستمر في هيكل الأسعار العامة، والأسعار القياسية حيث تؤثر بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي بشقيه الاسمي والحقيقي.
  - مشكلة اختلاف قيم العملات بين الدول ووجود أكثر من سعر للعملة الوطنية (رسمي وحقيقي) مما يجعل المقارنة بين الدخل القومي غير دقيقة.
  - الأنشطة غير النظامية أو المسماة اقتصادياً بـ اقتصاد الظل، لا يحتسب الناتج المحلي الإجمالي حيث تتمتع تلك النشاطات بالدفع النقدي أو المقايضة بهدف التهرب من رقابة الدولة وبالتالي عدم احتسابها.
- يختلف العراق عن دول العالم التي تتشابه معه من حيث الموارد والطاقات المتوفرة، التي لم تستغل فيه بالشكل الأمثل بسبب الظروف الاستثنائية التي عاشها العراق وكان لها تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى الطاقة الإنتاجية بشكل خاص، فقد عانى العراق من الاختلالات الهيكلية بسبب عدم كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في استخدام المنافع الاقتصادية والاجتماعية بشكل حيوي ومستدام، واعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وضعف باقي القطاعات كالصناعة والزراعة، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يزدهر ويتطور بازدهار قطاع النفط وينحدر بدهوره. وفيما يلي عرض لتطور الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة المدروسة:

### الجدول (5) تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2020)

(تريليون دينار عراقي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	معدل التغير السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2)	معدل التغير السنوي %
2010	162.1	-	132.7	-
2011	217.3	34.1%	142.7	7.5%
2012	254.2	17.0%	162.6	13.9%
2013	273.6	7.6%	174.9	7.6%
2014	258.9	(5.4%)	173.9	(0.6%)
2015	191.7	(26.0%)	169.6	(2.5%)
2016	196.9	2.7%	199.5	17.6%
2017	225.7	14.6%	201.5	1.0%
2018	251.1	11.3%	199.1	(1.2%)

7.2%	213.5	6.0%	266.2	2019
6.5%	227.4	0.8%	268.3	2020

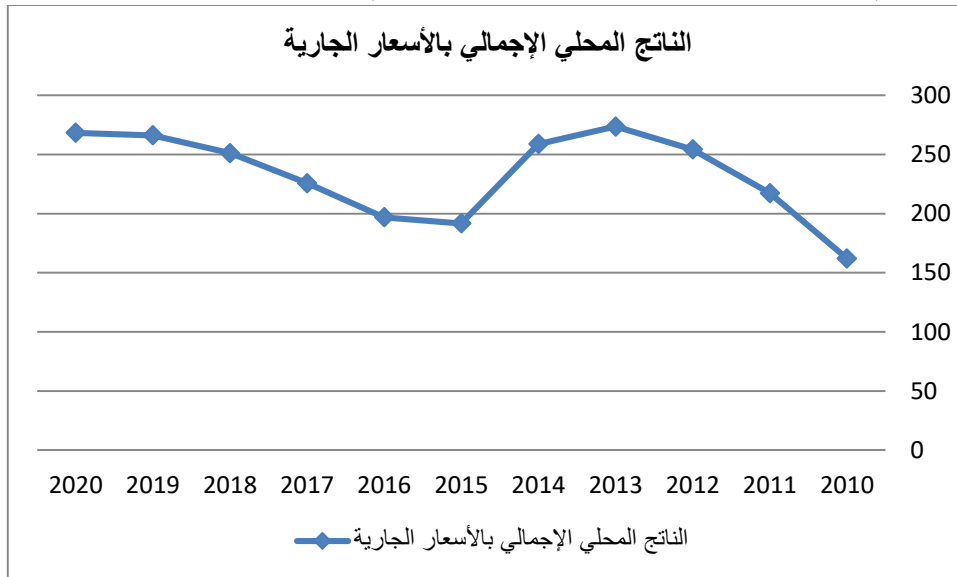
المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية للاستقرار المالي في العراق للسنوات (2010-2020).
  - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2010-2020).
- معدل التغير: من عمل الباحث.  
القيم بين قوسين: سالبة.

$$R = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}}$$

تم احتساب معامل التغير السنوي من خلال الصيغة الآتية:

من الجدول السابق نلاحظ بان الناتج المحلي الإجمالي في العراق استمر بالارتفاع منذ عام (2010) إلى عام (2014) نتيجة للاستقرار الأمني وتحسن الوضع الاقتصادي حيث بلغ عام (2014) حوالي (258.9) تريليون دينار عراقي، ثم بدأ في الانخفاض خلال المدة (2015-2018) وذلك نتيجة لتدهور الوضع الأمني، إلا أنه عاود الارتفاع في عامي (2019-2020) نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي والأمني، حيث بلغت قيمته (268.3) تريليون دينار عراقي.



الشكل (3): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2010-2020)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات الجدول (2)

### الإطار العملي:

نتائج تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي وأثره في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من (2010 - 2020) بعد عرض الجانب النظري من البحث، نستخدم في هذا المبحث البرنامج الإحصائي Eviews 12 لتحليل أثر التمويل المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2020) متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تحديد المتغيرات المستقلة (التمويل النقدي، التمويل التعهدي)، والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي في العراق)، كما في الجدول الآتي:

## الجدول (6) توصيف متغيرات الدراسة

الرمز	الدالة	التوصيف
التمويل النقدي	CF	متغير مستقل
التمويل التعهدي	PF	متغير مستقل
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	متغير تابع

المصدر: من إعداد الباحث

واعتماداً على الإطار النظري للدراسة الحلبية يمكن صياغة النموذج القياسي لأثر (التمويل النقدي، التمويل التعهدي) كمتغيرات مستقلة، والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي في العراق) كمتغير تابع، وفق العلاقة الدالية الآتية:

$$y = a + B1Xi$$

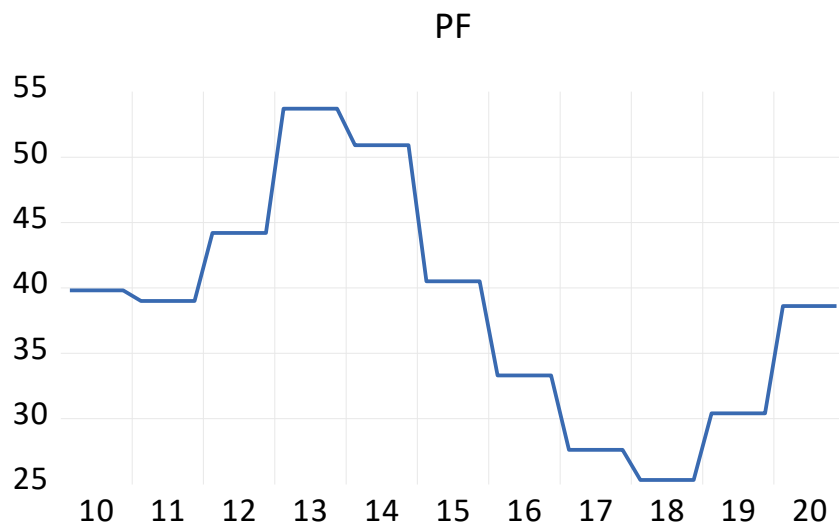
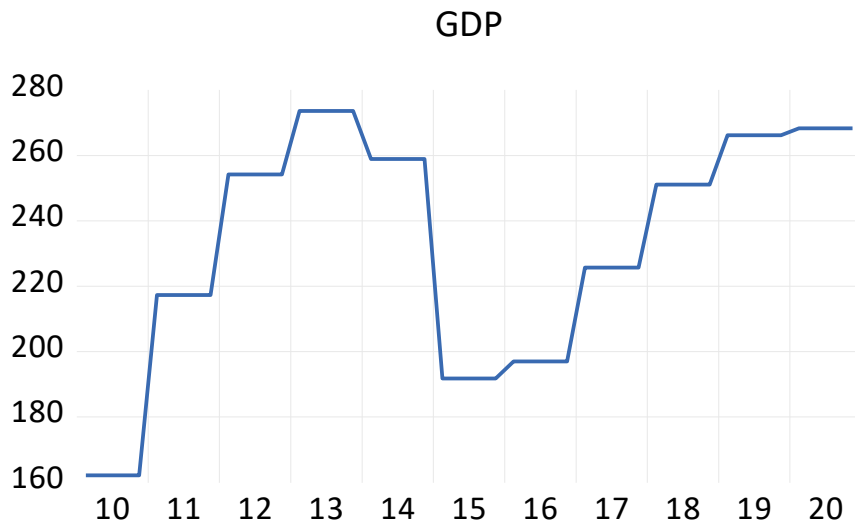
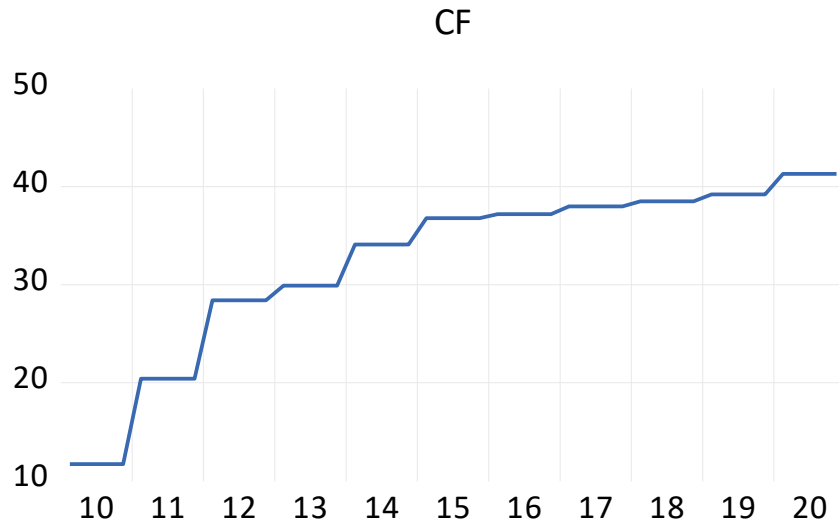
(Y): المتغير التابع (X) المتغير المستقل.

عن طريق استعراض (مقاييس النزعة المركزية، مقاييس التشتت، واختبار التوزيع الطبيعي، الرسوم البيانية):

## الجدول (7) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الاختبار	التمويل النقدي	التمويل التعهدي	الناتج المحلي الإجمالي
المتوسط الحسابي	32.31818	38.48182	233.2727
الوسيط	36.80000	39.00000	251.1000
أعلى قيمة	41.30000	53.70000	273.6000
أقل قيمة	11.70000	25.30000	162.1000
الانحراف المعياري	8.807905	8.674670	35.80207
الالتواء	-1.218730	0.200521	-0.633785
التفرطح	3.375034	2.146735	2.115523
Jarque-Bera	11.15009	1.629643	4.379890
Probability	0.003791	0.442718	0.111923
المشاهدات	44	44	44

من الجدول السابق نجد بأن معامل الالتواء لكل من (التمويل النقدي CF، الناتج المحلي الإجمالي GDF) سالب ذلك على منحنى التوزيع التكراري ملتوي جهة اليمين. في حين أن معامل الالتواء لكل من (التمويل التعهدي PF) موجب ويدل ذلك على منحنى التوزيع التكراري ملتوي جهة اليسار. أما معامل التفرطح لكل من التمويل التعهدي والناتج المحلي الإجمالي أقل من (3) مما يدل ذلك على أن منحنيات المتغيرات مفرطحة. تم استخدام اختبار Jarque-Bera من خلال حزمة البرنامج الإحصائي الاقتصادي Eviews12 وتكون قاعدة القرار لقبول الفرضية العدمية بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر أو تساوي من (0.05). ويبين الجدول السابق أن جميع المتغيرات محل الدراسة تخضع لاختبار التوزيع الطبيعي باستثناء التمويل النقدي حيث بلغت قيمته الاحتمالية (0.004)، في حين جاءت القيمة الاحتمالية للتمويل التعهدي، والناتج المحلي الإجمالي على التوالي (0.112، 0.443) وهي أكبر من (0.05) وبذلك يكون ليس هناك مشكلة في التوزيع الطبيعي.



الشكل (4): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

## نتائج اختبار استقرارية المتغيرات الدراسية

تم تحويل البيانات إلى صيغة اللوغاريتم ثم تقسيم مدة البحث إلى بيانات ربع سنوية (2010-2020)، وذلك لبيان مدى تأثير المتغيرات المستقلة (التمويل النقدي CF، التمويل التعهدي PF) على المتغير التابع (متوسط دخل الفرد PI) كما في الجدول (3-4) من خلال برنامج Eviews 12 وعلى هذا الأساس تم إجراء الاختبارات على السلاسل الزمنية من أجل الوصول إلى الاستقرار، وقد تم ذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة (ديكي- فولر الموسع ADF)، وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (8) اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوى الأصلي والفرق الأول

الفرق عند المستوى الأصلي				
	Variable	CF	PF	GDF
With Constant	t-Statistic	-2.458689	-1.173072	-2.062303
	Prob.	0.1325	0.6775	0.2604
	Result	No	No	No
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.022464	-1.1340243	-1.964458
	Prob.	0.5728	0.8640	0.6036
	Result	No	No	No
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.626278	-0.313859	0.686516
	Prob.	0.9728	0.5666	0.8602
	Result	No	No	No
الفرق عند المستوى الأول				
	Variable	CF	PF	GDP
With Constant	t-Statistic	-7.261541	-6.325076	-6.481136
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
	Result	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.701500	-6.248030	-6.469317
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
	Result	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.403124	-6.403124	-6.403124
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
	Result	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

إذ أن:

(\*\*\*) تعني مستقرة عند (5%)

(No) تعني غير مستقرة.

من الجدول السابق نلاحظ بأن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الأول للمتغيرات حسب اختبار (ADF)، وعلى هذا الأساس سيتم استخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع (ARDL) بسبب أن المتغيرات استقرت عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول إلى جانب عدد المشاهدات قليل.



العلاقة بين التمويل النقدي والتمويل التعهدي والناتج المحلي الإجمالي:

4-2-4-1: التقدير الأولي لنموذج (ARDL):

يبين الجدول التالي نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين المتغير المستقل (الإنفاق الجاري GC) والمتغير التابع (متوسط دخل الفرد PI) كآتي:

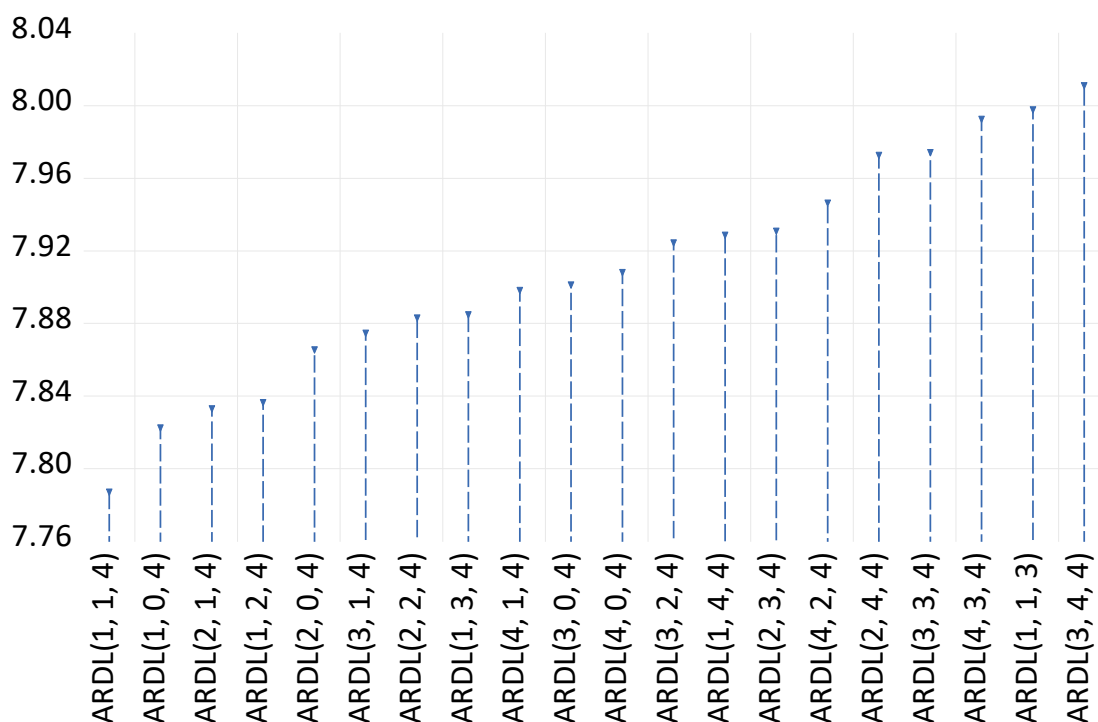
الجدول (9) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين الإنفاق الجاري ومتوسط دخل الفرد

Method:ARDL				
Selected Model: ARDL (1,1,4)				
Independent Variable	CF, PF			
Dependent Variable	GDP			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.521221	0.100579	5.182189	0.0000
CF	1.849520	1.070463	1.727776	0.0000
CF(-1)	-1.618743	0.973685	-1.662491	0.0000
PF	2.809263	0.605200	4.641878	0.0000
PF(-1)	-1.050789	0.774971	-1.355907	0.0000
PF(-2)	-1.58E-13	0.746321	-2.11E-13	0.0000
PF(-3)	2.17E-13	0.746321	2.90E-13	0.0000
PF(-4)	-1.964950	0.646624	-3.038784	0.0000
C	115.5312	21.96943	5.258726	0.0000
R-squared	0.890387	Mean dependent var		240.3900
Adjusted R-squared	0.862100	S.D. dependent var		29.01301
S.E. of regression	10.77394	Akaike info criterion		7.787246
Sum squared resid	3598.412	Schwarz criterion		8.167243
Log likelihood	-146.7449	Hannan-Quinn criter.		7.924641
F-statistic	31.47675	Durbin-Watson stat		1.644761
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

تظهر نتائج الجدول السابق ارتفاع معامل التحديد المصحح (R-squared) والبالغة (89.04%) والتي تبين ان المتغيرات المستقلة (التمويل النقدي، التمويل التعهدي) تفسر التغير الحاصل في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة (89.04%) وأن نسبة (10.96%) تعود إلى عوامل خارج النموذج، فضلاً عن أن قيمة (F) التي تؤكد معنوية النموذج ككل والبالغة (31.48)، عند مستوى معنوية (5%) ويعني هذا معنوية النموذج المستخدم في تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل. ويتبين من خلال الشكل التالي أن نموذج (ARDL) الملائم هو (1,1,4)، لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفقاً لمعيار الإبطاء (AIC) عند أقل قيمة، وكما هو موضح في الشكل الآتي:

## Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل (5) نتائج اختبار (AIC) لتحديد فترة الإبطاء المثلى بين التمويل النقدي والتمويل التعهدي والناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

## نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bounds Test):

لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة التمويل النقدي (CF) والتمويل التعهدي (PF) والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فإنه يتم حساب قيمة إحصائية (F) باستخدام منهجية اختبار (Bounds Test)، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أصغر من قيمة (F) الجدولية فأننا نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، ويظهر الجدول التالي نتائج اختبارات الحدود بين الإنفاق الجاري، وبين متوسط دخل الفرد كالاتي:

## الجدول (10) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين الإنفاق الجاري ومتوسط دخل الفرد

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.1922142	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.10	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

تظهر نتائج اختبارات الحدود وجد تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إذ تبين حسب نتائج اختبار (Bounds Test) الموضحة في الجدول السابق رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك هذا ما أثبتته قيمة (F) المحسوبة والبالغة (4.01673) هي أكبر من قيمة (F) الجدولية للحد الأعلى للدرجة (8.19) وأكبر من جميع الحدود الحرجة بالتالي وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية (5%).

## نتائج تقدير الاستجابة الطويلة والأجل والقصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM):

بعد إجراء اختبارات الحدود والتأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل الإنفاق الجاري (GC) والمتغير التابع متوسط دخل الفرد (PI)، يجب تقدير معاملات الأجل الطويل والقصير معلم تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً لنموذج (ARDL) للعلاقة بين الإنفاق الجاري ومتوسط دخل الفرد ويبين الجدول التالي نتائج تقدير الاستجابة الطويل القصير ومعلم تصحيح الخطأ كالاتي:

الجدول (11) نتائج معلمة تصحيح الخطأ والاستجابة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات المدروسة

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CF)	1.849520	0.821817	2.250526	0.0317
D(PF)	2.809263	0.522963	5.371816	0.0000
D(PF(-1))	1.964950	0.601127	3.268776	0.0026
D(PF(-2))	1.964950	0.601127	3.268776	0.0026
D(PF(-3))	1.964950	0.601127	3.268776	0.0026
CointEq(-1)*	-0.478779	0.079863	-5.995001	0.0000
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CF	0.482011	0.755891	0.637673	0.0084
PF	-0.431255	0.564769	-0.763596	0.0409
C	241.3039	42.48648	5.679544	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

## تحليل نتائج التقدير:

1- علاقة الأجل القصير: يتبين من الجدول السابق أن هناك علاقة تكامل مشترك طويل الأجل، وهناك علاقة طردية موجبة بين المتغيرات المدروسة، وهذا ما تؤكد معلمة CointEq(-1) والبالغة (-0.478) وهي سالبة عند مستوى معنوية أقل من (5%) ويعني هذا أن الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً بمرور الزمن.

2- علاقة الأجل الطويل: يظهر من الجدول السابق الأثر الإيجابي للمتغير المستقل (التمويل النقدي) على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، أي إن زيادة التمويل النقدي بمقدار (1%) يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.5)، في حين أن هناك علاقة عكسية بين (التمويل التعهدي) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، أي إن زيادة التمويل التعهدي بمقدار (1%) يؤدي لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.4%) في الأجل الطويل.

الاختبارات القياسية المتعلقة بالنموذج المستخدم:

من أجل دقة وسلامة نتائج النموذج المستخدم الذي حصلنا عليه عند تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تم إجراء الاختبارات الآتية:

1- اختبار ثبات تجانس التباين (ARCH): يظهر من خلال الجدول التالي نتائج اختبار ثبات تجانس التباين (ARCH) للعلاقة بين التمويل النقدي والتمويل التعهدي، والناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح بالآتي:

الجدول (12) نتائج اختبار مشكلة عدم التجانس بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.052616	Prob. F(1,40)	0.8197
Obs*R-squared	0.055174	Prob. Chi-Square(1)	0.8143

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التجانس أي قبول الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) ورفض الفرضية البديلة لأن قيمة (Prob. F) وقيمة (Prob. Chi-Square) لا اختبار (F) هي أكبر من (5%) مما يؤكد دقة وصحة نتائج النموذج المستخدم.

2- اختبار الارتباط الذاتي (LM): يظهر من خلال الجدول التالي نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين التمويل النقدي والتمويل التعهدي وبين الناتج المحلي الإجمالي

الجدول (13) نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.056128	Prob. F(2,36)	0.9646
Obs*R-squared	0.086133	Prob. Chi-Square(1)	0.9578

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي أي قبول الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) ورفض الفرضية البديلة لأن قيمة (Prob. F) وقيمة (Prob. Chi-Square) لا اختبار (F) هي أكبر من (5%) مما يؤكد دقة وصحة نتائج النموذج المستخدم.

#### الاستنتاجات والتوصيات

##### أولاً: الاستنتاجات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، استعرضت الدراسة في الجانب المفاهيمي للمتغيرات المدروسة (التمويل المصرفي الإجمالي: التمويل النقدي، التمويل التعهدي)، والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2020)، بالإضافة لقياس أثر كل منها بواسطة الأساليب والاختبارات القياسية الحديثة، وقد توصلت الدراسة بجانبها النظري والقياسي للنتائج التالية:

1- بعد التمويل المصرفي من أهم الأعمال المصرفية التي تتطلب دراسة معمقة ودقيقة، نظراً لما تحمله من مخاطر قد تؤدي لإفلاس المصرف أو انهياره، فهو استثماراً ذو جاذبية لإدارة المصرف لما يحققه من أرباح.

2- يعطي التمويل المصرفي وصف للمصرف بأنه وسيط مالي بين العملاء، حيث يمكن التمويل المصرفي المقترضين (الأفراد او الشركات) من تغطية عجزهم المالي من خلال حصولهم على التسهيلات والقروض المصرفية التي تسهم باستمرارية أعمالهم.

3- بينت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي للتمويل المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2010-2020) في الأمدين القصير والطويل، حيث تكون العلاقة بين التمويل المصرفي النقدي والناتج المحلي الإجمالي في العراق موجبة في الأمدين الطويل والقصير، بينما كانت العلاقة بين التمويل المصرفي التعهدي والناتج المحلي الإجمالي في العراق موجبة طردية في الأمد القصير، وسالبة عكسية في الأمد الطويل، وبالتالي نقبل فرضية الدراسة والتي تبين وجود تأثير للتمويل المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة المدروسة.

4- أظهرت النتائج القياسية أن بيانات المتغيرات المستقلة (التمويل النقدي، التمويل التعهدي)، والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) حققت نتيجة الاستقرار عند ما أخذنا الفروق الأولى لها وفق اختبار جذر الوحدة المستخدم (ADF)، ولا يوجد متغيرات من الدرجة الثانية (2)، لذلك استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ADRL) لتقدير العلاقة بين المتغيرات مكان الدراسة.

5- وفقاً لنتائج اختبارات الحدود (Bounds Test) حسب نموذج (ARDL) تبين وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (التمويل النقدي، التمويل التعهدي) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وفق نموذج (ADRL)، لأن قيمة (F) المحتسبة

أكبر من القيم الحرجة للحددين الأعلى (1)  $t$ ، والحد الأدنى (0)  $t$  عند مستوى معنوية (5%) و (10%)، حيث كانت العلاقة بين التمويل النقدي ونواتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير طردية، بينما كانت العلاقة بين التمويل التعهدي والناتج المحلي الإجمالي طردية في الأجل قصير وعكسية في الأجل الطويل.

6- تبين من خلال النتائج القياسية أيضاً أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECM) للمتغيرات المستقلة سالبة ومعنوية (التمويل النقدي، التمويل التعهدي) عند مستوى معنوية أقل من (5%) وهذا يدل على أن الأخطاء في الأجل القصير تصحح بشكل تلقائي بمرور الزمن.

7- خلو نموذج الدراسة من المشاكل القياسية المتضمنة (الارتباط الخطي المتعدد، الارتباط الذاتي، عدم تجانس التباين للأخطاء).

### ثانياً: التوصيات

- 1- العمل على مواجهة التحديات للعمل المصرفي بشكل كفوء ومدروس، وإيجاد حلول للمشاكل الفرعية التي تعاني منها المصارف في بيئة الأعمال العراقية، بما يسهم بتطوير قطاعات الاقتصاد وجذب رؤوس الأموال المستثمرة.
- 2- دعم المشاريع الصغيرة عن طريق تمويلها لما لها من دور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل، بالإضافة لنشاطها التصديري، بالتالي لابد من آليات تمويل مصرفية لهذه المشاريع نظراً لدورها الهام في بيئة الأعمال العراقية.
- 3- العمل على زيادة عدد فروع المصارف في جميع المناطق العراقية، بالإضافة لزيادة رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق باستمرار، وعلى الأخص المصارف العامة من خلال تمويل هذه الزيادة من الأرباح التي تحققها المصارف.
- 4- العمل على توجيه التمويل المصرفي في العراق إلى المشاريع الحقيقية، عبر ضبط الأولويات المجتمعية، وتوجيه التمويل المصرفي نحو تلك الأولويات.

### المراجع:

1. أحمد، محسن. (2020). "تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق للفترة (2010-2018)"، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد4، العدد2، ص:281-311.
2. حمزة، حسن كريم. (2015). "الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد9، العدد32، ص:63-103.
3. رديف، مصطفى. غفار، فيصل. بن سعيد، لخضر. (2022). "أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية للتجربة الإندونيسية خلال الفترة (2014-2020)"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد9، العدد1.
4. الذبحاوي، حسن. الموسوي، نورة. (2017). "إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي: دراسة مقترنة بين المصارف التجارية العراقية والأردنية الخاصة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد14، العدد4.
5. السلطان، مهند. البكر، أحمد. (2016). "دراسة وصفية: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي"، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، السعودية.
6. الشرع، عقيل شاكر. الزبيدي، زهراء محمد. (2017). "تحليل العلاقة بين الائتمان النقدي وصافي الموازنة العامة والدين الداخلي في العراق للفترة (1985-2015)"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد19، العدد4.
7. الشيلخي، هديل أمين إبراهيم. (2012). "العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
8. عبادة، ابراهيم. ملحم، ميساء. (2019). "الاهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي"، مجلة دراسات، المجلد46، العدد3.
9. عشيح، سمير حسن. (2010). "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن.

10. كريم، عقيل. (2019). "قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 2.
11. مجدي، نيرمين. (2021). "مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي"، منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات.
12. الموسوي، أنس هشام. (2016). "البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 8، العدد 1.
13. موسى، أسامة محمود. (2010). "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
14. Ahmad, K. Ihsan, A. (2018). "Impact of Islamic Finance on Economic Growth- Empirical Evidence from Pakistan", International Journal of Scientific & Engineering Research, Vol.9, No.7.
15. Al-Fawwaz, T. Alawneh. M.; Shawaqfeh, N. (2015). "The Impact of Islamic Finance on Some Macro Economic Variables. (A case study of Jordan Islamic Bank", Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 7, No. 1.
16. Kassim, S. (2016). "Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience", Global Finance Journal, Vol. 30.